

مشكلة اجتماعية تطورت بشكل لافت خلال الـ ٥٠ عاماً الماضية

البطالة في الكويت تندرج بالانحراف السلوكي وتدني درجة المواطنة



• بطالة الشباب مشكلة اجتماعية

٢٧ ألف شاب وشابة مخرجات سنوية للتعليم في الكويت

من المتوقع لو تركت السياسات المطبقة حالياً للتعامل مع قضية التوظيف على ما هي عليه من ترهل وتضارب ان تتحول مشكلة التوظيف الى أزمة بطالة ولكل ما يحتملها توظيف الأزمات من مخاطر اجتماعية واقتصادية بل وسياسية سبقت الإشارة إليها.

السياسات الحكومية للتوظيف: في أوائل عام ١٩٩٧ اعتمدت الحكومة خطة محددة للتعامل مع مشكلة البطالة وكان معدل البطالة آنذاك ١,٧٪ بين الذكور مقابل ٠,٨٪ بين الإناث وكان عدد العاطلين عن العمل ٣٢٣٢ حالة في مارس ١٩٩٧ معظمهم بدون مؤهل أو مهنة أو أيون وبغير قدرة حقيقية على العمل.

فقد أنشأت الدولة بديوان الخدمة المدنية إدارة مركزية أوكلت إليها عدة مهام تتعلق بحصر وتصنيف العاطلين عن العمل من قوة العمل الكويتية واعدادهم بدورات تدريبية مدروسة للدخول الى سوق العمل ثم تنويعهم الى الوظائف الشاغرة المناسبة لقدراتهم بالقطاع الخاص. وسميت هذه الإدارة بالجهاز التنفيذي للدولة في حين اهتم الديوان مباشرة بتوظيف الكويتيين في الجهاز الحكومي.

وارتكزت خطة الحكومة على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً: محور احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الحكومي بنسبة ١٥٪ وبمعدل ٦٠٠٠ وظيفة سنوياً اعتباراً من مايو ١٩٩٧.

ثانياً: محور اعداد وتدريب غير المؤهلين من العاطلين عن العمل للاحاقهم بالوظائف في القطاع العام والخاص. ثالثاً: محور الاعتماد على القطاع الخاص في استيعاب المزيد من قوة العمل الوطنية لترتفع نسبتهم الى اجمالي قوة العمل في هذا القطاع من ١,٣٪ عام ١٩٩٦ الى ٤,٨٪ بنهاية عام ٢٠٠٨.

وفيما يلي تقييم لمستوى التنفيذ بالمحاور الثلاثة

الخمسين الماضية قد تطورت حسب ما يوضحه الجدول رقم ٣ من ٦,٧٥٪ سنوياً في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ثم انخفضت الى نحو ٢,٧٪ سنوياً في الثمانينات ليكاد يصل مستواه الى مستوى العمالة الكامل بمعدل ١,٤٪ فقط في التسعينات لكنه عاد ليرتفع بشكل ملفت للنظر الى ٥,٩٪ عام ٢٠٠٨ وما زال مرتفعاً عند مستوى ٤,٨٪ العام ٢٠١٢ انظر الجدول رقم ٣ ليكون ذلك بمثابة جرس انذار للخطر القادم من تزايد اعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل في مجتمع فتي يشكل فيه الشباب تحت ١٩ سنة نحو ٥٠٪ من أبنائه.

من الجدول الثالث

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقاً للحالة في ٢٠١٢/٦/٣٠ يناير ٢٠١٣ على الموقع <http://csb.gov.kw> الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

٥٨٪ من المتعطلين الكويتيين يفضلون العمل في القطاع الحكومي و٣٩٪ من الكويتيين يقبلون فرصة العمل في القطاع الخاص.

غالبية الكويتيين ما نسبته ٨٦,٦٪ يعملون في القطاع الحكومي و٧,٩٪ يعملون في القطاع الخاص.

المحور الثاني: السياسات الحكومية لمعالجة مشكلات التوظيف ٢٠٠٠ - ٢٠١٦

تشير احصاءات الخطة الخمسية للدولة ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٢/٢٠١٣ وبرامج العمل الحكومية الى انه من المتوقع دخول ٢١٠٠٠ مواطن كويتي سنوياً الى سوق العمل كمخرجات للنظام التعليمي خلال السنوات المقبلة إلا أننا نؤكد ومن واقع معدلات النمو والتركيبة السكانية ان سوق العمل تنتظره اعداد لا تقل في المتوسط عن ٢٩٠٠٠ طالب عمل كويتي سنوياً في كل من السنوات الخمس المقبلة. وعلى ضوء ما سبق وفي ظل وجود ١٩٠٦١ كويتي عاطل عن العمل حتى ٢٠١٢/٤/٢٠ فإنه

تركت تتفاقم فقد ترتفع معدلاتها من ٤,٨٪ في الوقت الحاضر لتبلغ مستويات لم يشهدها سوق العمل الوطني من قبل ٢١٪ عام ٢٠٢٢ ثم ٣٥٪ عام ٢٠٣٢. وعلى الرغم من مجموعة القوانين التي صدرت لدعم العمالة الوطنية وايضا المؤسسات التي أنشئت لتوظيف الكويتيين بالقطاع الحكومي والخاص «سواء برنامج إعادة الهيكلة للقوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة أو ديوان الخدمة المدنية اضافة الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل» فقد ارتفعت فجأة نسبة واعداد العاطلين عن العمل من الكويتيين لتصل الى ١٩٠٦١ مواطناً ومواطنة في ابريل ٢٠١٢ ٧٩,٤٪ منهم ذكور و٢٠,٦٪ إناث» وهذا رقم قياسي لم تبلغه مستويات البطالة على مدى الكويت الحديث أو القويم.

هذا ويلاحظ انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل الكويتية الباحثة عن العمل حيث تتألف من الفئات التالية:

١٢,٢٪ مؤهلات عليا.
١٠٪ دبلوم أو ثانوية + دورة.
٥٣,٣٪ مؤهلات متوسطة ثانوية + متوسطة ودورات.
١١,٧٪ ما دون المتوسط أو بدون مؤهلات.
١٢,٨٪ بدون مؤهلات

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

ويعني ذلك أن أربعة أخماس العمالة الوطنية تتكون من متوسطي التأهيل أو من غير المؤهلين. الخلاصة.. ان معدلات البطالة بين الكويتيين على مدى السنوات

سنوياً على مدى السنوات العشر «٢٠٠٢ - ٢٠١٢» - بالمقابل يبلغ متوسط معدل نمو السكان الكويتيين في هذه الفترة ٣,٤٪ سنوياً.
٥ - يبلغ متوسط معدل نمو السكان غير الكويتيين في هذه الفترة ٧,٢٪ سنوياً

مشكلة البطالة في الكويت:

في دولة غنية بالفوائض المالية مثل الكويت يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل السنوي ٥٣ ألف دولار وتجعل المرتبة الرابعة عربياً وخليجياً في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٣ وفي الكويت التي لا يزيد عدد الكويتيين فيها على ١,٣٠٧,٦٥٠ مليون مواطن ومواطنة عام ٢٠١٥ في هذا المجتمع الصغير الغني لا يجوز أن يكون فيه شباب قادر على العمل ويرغب فيه لكنه لا يجد فرصة للتوظيف! باختصار البطالة في الكويت أمر مستنكر ومرفوض وغير متوقع ما لم يكن هناك تقصير وتراخ وإهمال في التعامل مع هذه القضية ذات الأبعاد الخطيرة الاقتصادية واجتماعياً وسياسياً.

ومع وجود مالا يقل عن ٢٧٠٠٠ شاب وشابة كمخرجات سنوية للتعليم في الكويت وهم الداخلون الجدد الى سوق العمل بينما لا يستطيع ديوان الخدمة المدنية توظيف سوى ما بين ١٣ و١٤ ألف موظف سنوياً بالقطاع الحكومي والخاص فقد أظهرت لنا التوقعات المستقبلية وبما لا يدع مجالاً للشك أننا غير بعيدين عن ظهور مشكلة حادة للبطالة والتي لو

مشكلات التوظيف مع التركيز على أهم جوانب الضعف في التعامل الحكومي مع هذه القضية. المحور الثالث: نخصه للحلول المقترحة والمتطلبات اللازمة لمواجهة قضية البطالة. المحور الأول: حول مشكلة البطالة في الكويت «٢٠٠٠ - ٢٠١٦» تعريف البطالة: البطالة هي التعطل عن العمل

والعاطل عن العمل هو ذلك الشخص القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه لكنه لا يجد فرصة عمل واحدة.

اذن الشروط هي:
١ - القدرة على العمل وامتلاك المهنة او الحرفة ولو بسيطة.
٢ - الرغبة في العمل.
٣ - البحث عنه بجدية ودأب.
٤ - عدم وجود فرصة للتوظيف.

من الجدول رقم ١.. قراءة المؤشرات الاحصائية

١ - لا تزيد مساهمة الكويتيين على ٢٣٪ من اجمالي قوة العمل في ٢٠١٢/٦/٣٠. وقد تحسنت نسبياً حيث كانت ١٧٪ عام ٢٠١١ و١٥,٥٪ عام ٢٠٠٨.
٢ - ٨٦,٦٪ من قوة العمل الوطنية «٣٣٦٩٧٧ موظفاً وعاملاً» يعملون في القطاع الحكومي والباقي ٢١٪ في القطاع الخاص «٨٩١٨١ موظفاً وعاملاً يعملون في القطاع الخاص حتى تاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠».

٣ - يشكل الوافدون معظم قوة العمل في القطاع الخاص «٢٠٤١٢٣٢ موظفاً وعاملاً» ويعمل في القطاع الحكومي من الوافدين حوالي ١٤٤٦٩٣ حتى تاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠.

ومن الجدول رقم ٢:

١ - تشكل قوة العمل الوطنية ٣١,٧٪ فقط من اجمالي السكان الكويتيين. وبمعدل إعالة ١ الى ٢,٢.

٢ - تشكل قوة العمل غير الكويتية ٤٩٪ من اجمالي الوافدين. وبمعدل إعالة ١ : ١

٣ - معدل النمو السكاني «كويتيين+ غير كويتيين» في هذه الفترة ٣,٤٪

تهدف هذه الدراسة المكثفة الى التعريف بالأبعاد الحقيقية لمشكلات التوظيف والعمالة في المجتمع الكويتي كما تهدف الى تقييم الحلول المقترحة في البرنامج الحكومي وخطة التنمية الخمسية الأولى «٢٠١٠ - ٢٠١٤» والخمسية الثانية «٢٠١٥ - ٢٠١٩» وتقدير مدى واقعيتهما في مواجهة مشكلة خطيرة كمسألة البطالة.

وتمثل البطالة في الكويت مشكلة حقيقية اذا تركت تتفاقم فقد تتحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الآثار الاقتصادية للبطالة:

١- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
٢- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
٣- زيادة معدل الإعالة لدى الأسرة الكويتية وارتفاع أعباء المعيشة.

الآثار الاجتماعية للبطالة:

١- الانحراف عن القيم والمعايير السائدة في المجتمع.
٢- انتشار الجريمة بانواعها.
٣- ارتفاع معدل الإصابة بالاضطرابات النفسية كالإكتئاب والقلق وانعدام الثقة بالنفس.
٤- تفاقم المشاكل الأسرية.

الآثار السياسية للبطالة:

١- الخروج عن النظام العام.
٢- ضعف الولاء وتدني درجة المواطنة.
٣- نمو اتجاهات التطرف بالمجتمع.
٤- انخفاض الرضا لدى المواطن عن أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مواجهة متطلبات التوظيف والحصول على حق العمل.

يتكون التقرير من ثلاثة محاور: المحور الأول: يدور حول تعريف وأبعاد مشكلة البطالة في الكويت خلال الأعوام من ٢٠٠٠ - ٢٠١٦. المحور الثاني: نستعرض فيه السياسات التي أتبعها الدولة ازاء

ديوان الخدمة لا يستطيع توظيف أكثر من ١٣ ألف مواطن سنوياً

جدول رقم «٤»
تطور حجم العمالة في القطاع الحكومي «٢٠٠٨ - ٢٠١٦»

السنة	كويتي		غير كويتي		إجمالي قوة العمل بالحكومة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٢٠٠٨/٦/٣٠	١٩٩,٥٧١	٪٧٤,٤	٦٨,٥٣٥	٪٢٥,٦	٢٦٨,١٠٦
٢٠٠٩/٦/٣٠	٢٠١,٧٧٢	٪٧٤,٤	٦٩,٣٢٢	٪٢٥,٦	٢٧١,٠٩٤
٢٠١٠/٦/٣٠	٢١٨,٤٠٩	٪٧٣,١	٨٠,٣٧٧	٪٢٦,٩	٢٩٨,٧٨٦
٢٠١١/٦/٣٠	٢٢٩,١٦١	٪٧٣,١	٨٤,٣٢٨	٪٢٦,٩	٣١٣,٤٨٩
٢٠١٢/٦/٣٠	٢٤٠,١٧٠	٪٧٢,٥	٩١,١٦٣	٪٢٧,٥	٣٣١,٣٣٣
٢٠١٦/٦/٣٠	٣٣٦,٩٧٧	٪٧٠	١٤٤,٦٩٣	٪٣٠	٤٨١,٦٧

جدول رقم ٣
تطور معدلات البطالة بين الكويتيين «١٩٦٠-٢٠١٢»

الفترة الزمنية	إناث	ذكور	إجمالي	الملاحظات
الستينات	٨,٢	٦,٦	٦,٧	توجد مشكلة بطالة
السبعينات	٪٢,٤	٪٧,٢	٪٦,٨	المشكلة مستمرة
الثمانينات	٪١,٥	٪٣	٪٢,٧	المشكلة في طريقها للاختفاء
التسعينات	٪٠,٨	٪١,٧	٪١,٤	لا توجد مشكلة
٢٠٠٨/٦/٣٠	٪٧,٣	٪٤,٧	٪٥,٩	عودة المشكلة من جديد
٢٠١٢/٦/٣٠	٪٨,١	٪١,٩	٪٤,٨	المشكلة مستمرة
في عام ٢٠١٥	-	-	٪٤,٧	المشكلة مستمرة

ولاسيما بين الإناث تيسيرا على الامهات لخدمة اسرهن وتربية ابنائهن وايضا لاتاحة المزيد من الفرص الوظيفية للشباب «يبلغ عدد من فاقت خدمتهم «٣٠» عاما من الكويتيين بالجهاز الحكومي في بداية العام ٢٠١٣ م عدد ٧٢٤٢ في حين بلغ عدد من اجمالي الكويتيين بهذا القطاع «٣٠» رابعا: بذل كل الجهد تعليميا وتربويا واعلاميا لاعلاء شأن قيمة العمل وربطه بمفهوم القيم الصحيحة للحياة وتغيير الافكار البالية عن العمل الحرفي والمهني واليدوي.

خامسا: استخدام ما امكن من اساليب الحسم التشريعية والتنفيذية للقضاء على ظاهرة الاتجار في الاقامات والتي تشوه صورة الكويت في تقارير المنظمات المهتمة بحقوق الانسان وترتك سوق العمل وتؤثر سلبا على منظومة القيم الاجتماعية والسلوكية في المجتمع مع وضع الضوابط المناسبة لاستقدام العمالة الوافدة.

سادسا: العمل على الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل في مختلف التخصصات وتشجيع انشاء المعاهد والجامعات الاهلية التي تستجيب بشكل اسرع لمتطلبات السوق الوطنية والاقليمية من العمالة الفنية المدربة وهذا يجب التنويه الي اهمية انشاء معهد عال لتخريج الفنيين في مجالات انتاج النفط ونقله وتخزينه.. الخ وذلك لتخريج الكوادر الوطنية المتخصصة في ثروة البلاد النفطية بدلا من الاستعانة فيها بالعمالة الوافدة.

سابعا: الاسراع بوضع اليات تنفيذ قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة وبما يكفل دعم المواطنين الراغبين فيها ماليا وفنيا وتشريعا وتسويقيا ومصرفيا «ورشة ومعمل ومدرسة ومستشفى ومزرعة ومنحل.. الخ» ففي هذه المشروعات فوائد كثيرة للانتقال بشباب المجتمع الكويتي من مجرد موظفين لدى الدولة الى اصحاب مشروعات خاصة ورجال اعمال.

ثامنا: ايجاد الية او نظام للربط بين الانتاج والاجر في الجهاز الحكومي وتشجيع المجددين والقضاء على عملية الترقية الالية «بالاقدمية» وذلك بهدف التقريب بين ظروف العمل بالقطاع الحكومي والخاص.

تاسعا: البدء في تنفيذ برامج الخصخصة بعد اقرارها تشريعا مع التاكيد على رعاية حقوق العمالة الوطنية وحمايتها ضد التسريح القسري من الشركات الخاصة وزيادة الاهتمام بالانشطة السياحية والثقافية والمعارض والاسراع في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري كبير.

أولاً: محور احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي: من واقع بيانات الجدول رقم «٤» تزايدت اعداد ونسب العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي من ٦٨٥٣٥ عاملاً وموظفاً عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٢٥,٦٪ إلى ٩١١٦٣ عاملاً وموظفاً في عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢٧,٥٪ ما يعني ان سياسة الاحلال فشلت فشلاً ذريعاً لان العمالة الوافدة زادت بمعدل ٢٪ عما كانت عليه من خمس سنوات سابقة ولم يتم الاحلال.

من الجدول الرابع.. اسباب فشل الاحلال:

١ - استثناء الجهات التي يتأثر مستوى الخدمات المقدمة منها بسبب الاحلال

٢ - واستثناء التخصصات النادرة من الوافدين. «قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣ لسنة ٢٠٠٧ المادة ٣»

ثانياً: محور اعداد وتدريب غير المؤهلين من العاطلين عن العمل لاحاقهم بالوظائف في القطاع العام والخاص

نجدت الحكومة في تدريب ٥٠٪ من اجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً من خلال فتح قناتين متوازيتين للتدريب الاولى من خلال ديوان الخدمة المدنية للتوظيف بالقطاع الحكومي والثانية: من خلال برنامج إعادة الهيكلة للتوظيف في القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد اعلن رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزين انه تم تدريب نحو ١٨ الف موظف وموظفة خلال السنوات العشر الماضية مشيراً إلى ان العدد قليل بسبب الإمكانيات والاعتمادات المالية المقررة لافتاً إلى ان قطاع التطوير الاداري بالديوان يتعامل مع ٣٠٠ مكتب استشارات إلا أن الديوان غير قادر إلا على نحو من ٨٥ الى ٨٥ برنامجاً سنوياً. وأضاف الزين ان هناك من يظن ان عدد الموظفين من غير الكويتيين كبير ولكن في الواقع الرقم صغير وتحتضن وظائفهم كمستشارين وخبراء أو أطباء ومدربين أو بتلك المهن التي لا تجد إقبالا من الكويتيين.

ومن المتوقع خلال الأعوام «٢٠١٩ - ٢٠٢٠» أن يبلغ عدد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي ٣٧٥ ألف موظف وموظفة.

ثالثاً: الاعتماد على القطاع الخاص في استيعاب المزيد من قوة العمل الكويتية: وضعت الدولة في خطتها للتنمية الخمسية ٢٠١٠ - ٢٠١٤ والثانية «٢٠١٥ - ٢٠١٩» أهدافاً في هذا الشأن مؤداها رفع نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص من ٤,٨٪ من اجمالي قوة

جدول رقم ٢
التركيبة السكانية في الكويت ٢٠١٦-٢٠١٢

السنين	كويتي		غير كويتي		متوسط معدل النمو السنوي (٢٠١٢-٢٠١٢)
	العدد بالمليون	النسبة	العدد بالمليون	النسبة	
٢٠١٢	٠,٩٠٦	٪٣٧,٤	١,٥١٤	٪٦٢,٦	٢,٤٢٠
٢٠١٤	٠,٩٨٢	٪٣٥,٧	١,٧٧٢	٪٦٤,٣	٢,٧٥٤
٢٠١٦	١,٠٥٠	٪٣٣,٠	٢,١٣٣	٪٦٧	٣,١٨٣
٢٠٠٨	١,٠٨١	٪٣١,٤	٢,٣٦١	٪٦٨,٦	٪٣,٤٤٢
٢٠١٠	١,١٣٣	٪٣١,٦	٢,٤٤٩	٪٦٨,٤	٣,٥٨٢
٢٠١٢	١,٢١٣	٪٣١,٧	٢,٦٠٨	٪٦٨,٣	٣,٨٢١
٢٠١٤	١,٢٧٥	٪٣١,٢	٢,٨١٦	٪٦٨,٨	٤,٠٩١
٢٠١٦	١,٣٢١	٪٣٠,٥	٣,٠٠٨	٪٦٩,٥	٤,٣٣٠

الى ١٠٤٥٢٦٣ موظفاً وارتفعت في عام ٢٠١٥ إلى ١٣٦٧١٨٣ بزيادة مقدارها ٣٢١٩٢٠ وبنسبة تقدر بحوالي ٣٠,٨٪. فيما يتعلق بالقرار الحكومي رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠١٢ في شأن تحديد نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص والمعدل بالقرار ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٥ يلاحظ ان الرسم الاضافي السنوي عن كل عامل غير كويتي يتم توظيفه مخالفا للنسبة المقررة «والبالغ ١٠٠ د.ك.» يعتبر مثابة عقوبة مالية غير رادعة بل ضعيفة ولا تحقق الغاية من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيع العمل في الجهات الحكومية وغالباً ما لا تلتزم بها الشركات الخاصة وهو ما يفسر استمرارية اعتماد القطاع الخاص على العمالة الوافدة لاسباب قوية تتلخص في الضمان الاكيد لعناصر الربحية والانتاجية والمرونة عند الاستعانة بها. ومن التداعيات المؤسفة لسياسات التوظيف في القطاع الحكومي ما الت اليه اوضاع البطالة المكتنفة في هذا القطاع ففي تصريح نشره اخيراً الوزير الدولة لشؤون مجلس

الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة محمد عبدالله جاء فيه: «ان استيعاب الجهات الحكومية وصل الى ما يفوق ٣ اضعاف الحاجة الفعلية لافتاً الى ان عدد الموظفين الحاليين يفوق ٢٩٠ الف موظف دون العسكريين بينما الحاجة الفعلية ٦٠ الف موظف فقط مؤكدا ان تركيز الشباب على فرص العمل بمؤسسات القطاع العام فاق استيعاب الجهاز الحكومي. وهذا التصريح يعني ببساطة ان البطالة المكتنفة بالجهاز الحكومي قد بلغت ٧٩,٤٪ «٦٠ الفاً الى ٢٩٠ الف» وهو ما يصيب هذا الجهاز بالترهل والعقم مع مرور الوقت والخلاصة انه ومع الاقرار بفشل جميع تلك الاجراءات والسياسات والقوانين والقرارات الحكومية في القضاء على مشكلة البطالة والتي ارتفعت من ١,٤٪ في الاعوام ١٩٩٨/٩٧ لتصل على ٤,٨٪ في منتصف العام ٢٠١٢ و٤,٧٪ في ٢٠١٥ الا ان هناك مجموعة من التوصيات والتدابير الواجب الاخذ بها حتى لا تترك هذه القضية لافرازاتها السلبية والمخيفة على مستقبل الشباب الكويتي

الوزير ووزير الاعلام بالوكالة محمد عبدالله جاء فيه: «ان استيعاب الجهات الحكومية وصل الى ما يفوق ٣ اضعاف الحاجة الفعلية لافتاً الى ان عدد الموظفين الحاليين يفوق ٢٩٠ الف موظف دون العسكريين بينما الحاجة الفعلية ٦٠ الف موظف فقط مؤكدا ان تركيز الشباب على فرص العمل بمؤسسات القطاع العام فاق استيعاب الجهاز الحكومي. وهذا التصريح يعني ببساطة ان البطالة المكتنفة بالجهاز الحكومي قد بلغت ٧٩,٤٪ «٦٠ الفاً الى ٢٩٠ الف» وهو ما يصيب هذا الجهاز بالترهل والعقم مع مرور الوقت والخلاصة انه ومع الاقرار بفشل جميع تلك الاجراءات والسياسات والقوانين والقرارات الحكومية في القضاء على مشكلة البطالة والتي ارتفعت من ١,٤٪ في الاعوام ١٩٩٨/٩٧ لتصل على ٤,٨٪ في منتصف العام ٢٠١٢ و٤,٧٪ في ٢٠١٥ الا ان هناك مجموعة من التوصيات والتدابير الواجب الاخذ بها حتى لا تترك هذه القضية لافرازاتها السلبية والمخيفة على مستقبل الشباب الكويتي

في الجدول الخامس

السنين	العدد	النسبة
٢٠١٢	١٩٨٦	٢٠٠١
٢٠٠٣	٣٠٠٣	٢٠٠٢
٣٦٣٩	٢٠٠٣	٢٠٠٣
٣٥٤٦	٢٠٠٤	٢٠٠٤
٣٠٤٦	٢٠٠٥	٢٠٠٥
٤٢٩٢	٢٠٠٦	٢٠٠٦
٥٩٤٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧
٧٩٣٩	٢٠٠٨	٢٠٠٨
٥٨٧٢	٢٠٠٩	٢٠٠٩
٥١٣٨	٢٠١٠	٢٠١٠
٤١٣٢	٢٠١١	٢٠١١
٢١٢٢	٢٠١٢	٢٠١٢

المتعطلون الكويتيون حسب النوع ومدة التعطل

السنة	الجملة	انثى	ذكر	مدة التعطل
٢٠١٤	٢,٨٥٨	١,٧٦٨	١,٠٩٠	أقل من ٦ «بالشهور»
٢٠١٥	٤,٤٤٩	٢,٨٧٣	١,٥٧٦	
٢٠١٤	٢,٩٩٩	٢,١٤٠	٨٥٩	٦-١١
٢٠١٥	٣,٣٥٧	٢,٥٥٥	٨٠٢	
٢٠١٤	٩,٢٩٧	٨,٥٧٧	٧٢٠	١٢ فأكثر
٢٠١٥	٩,٤٦٣	٨,٦٠٥	٨٥٨	
٢٠١٤	٠	٠	٠	غير مبين
٢٠١٥	٠	٠	٠	
٢٠١٤	١٥,١٥٤	١٢,٤٨٥	٢,٦٦٩	الجملة
٢٠١٥	١٧,٢٦٩	١٤,٣٣	٣,٢٣٦	

المتعطلون الكويتيون حسب النوع ومدة التعطل

المتعطلون الكويتيون حسب النوع ومدة التعطل